

Agricultural cooperatives as a mechanism to strengthen the solidarity and social economy and achieve territorial development in the Tafрата Plain in northeastern Morocco

Dr. Smail Bouguelba*, Dr. El-Kallouchi Mohamed

Faculty of Arts and Human Sciences | Oujda | Morocco

Received:
25/01/2025

Revised:
05/02/2025

Accepted:
26/02/2025

Published:
30/03/2025

* Corresponding author:

smail.bouguelba@ump.ac.ma

Citation: Bouguelba, S., & El-Kallouchi, M. (2025). Agricultural cooperatives as a mechanism to strengthen the solidarity and social economy and achieve territorial development in the Tafрата Plain in northeastern Morocco. *Journal of Humanities & Social Sciences*, 9(3), 1 – 12.

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.B280125>

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: The solidarity economy has evolved in the Tafрата Plain in northeastern Morocco in response to the increasing needs of individuals in the rural area, which accompanied the transformation of the socio-economic system from pastoralism to irrigated and rain-fed agriculture. Therefore, the solidarity economy that includes agricultural cooperatives in the area came as a response to the renewed socio-economic needs of farmers, and this type of economy that includes agricultural cooperatives in the Tafрата Plain is supposed to be an effective and efficient mechanism to achieve territorial development, considering that cooperative work is a territorial factor and a socio-economic choice to achieve territorial development. The study focuses on the spatial impact of the work of agricultural cooperatives and monitors their numbers, their temporal development, the proportion of their members, and the socio-economic results of their projects. The study aims to shed light on the extent to which the solidarity social economy can reduce the crises suffered by the agricultural sector in the Tafрата plain by adopting a scientific field approach aimed at studying models of local agricultural cooperative organizations and revealing the reality of the solidarity social economy in the region and its actual impact on achieving territorial development. This study is of great importance, especially given the urgent need to adopt an alternative economic model capable of promoting sustainability and social cohesion, especially considering the challenges facing the agricultural field. To achieve these objectives, the historical, descriptive and scientific analytical method was used. The results of the study showed the diversity of the participation of the social and solidarity economy in organizing the agricultural field, and the cooperative model plays a pivotal role in alleviating social and spatial issues despite its limited interventions and multiple issues. Therefore, to develop cooperative work, it is necessary for all local actors to develop action plans to implement SSE initiatives.

Keywords: Tafрата Plain, solidarity and social economy, agricultural cooperatives, territorial development.

التعاونيات الفلاحية آلية لتقوية الاقتصاد التضامني والاجتماعي وتحقيق التنمية الترابية

بسمل تافراطة- شمال شرق المغرب

الدكتور/ إسماعيل بوغلبا*, الدكتور/ القلووشي محمد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية | وجدة | المغرب

المستخلص: عرف الاقتصاد التضامني تطورا ملحوظا بسمل تافراطة شمال شرق المغرب تبعا لتزايد حاجات الأفراد في المجال الريفي والتي رافقت تحولات النظام السوسيو-اقتصادي الذي انتقل فيه المجال من الاعتماد على الري إلى الاعتماد على الزراعة البورية والمسقية. لذلك فإن الاقتصاد التضامني المتضمن للتعاونيات الفلاحية بالمجال جاء كاستجابة للحاجات الاجتماعية والاقتصادية المتجددة للفلاحين. ومن المفترض أن يشكل هذا النوع من الاقتصاد المتضمن للتعاونيات الفلاحية بسمل تافراطة آلية ناجعة وفعالة لتحقيق التنمية الترابية على اعتبار أن العمل التعاوني فاعل ترابي واختيار سوسيو اقتصادي لتحقيق التنمية الترابية. لقد تم التركيز في الدراسة على التأثير المجالي لعمل التعاونيات الفلاحية ورصد أعدادها وتطورها الزمني ونسبة أعضائها والنتائج الاجتماعية والاقتصادية لمشاريعها. تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى قدرة الاقتصاد الاجتماعي التضامني على الحد من الأزمات التي يعاني منها القطاع الفلاحي بسمل تافراطة من خلال تبني مقاربة علمية ميدانية تهدف إلى دراسة نماذج من التنظيمات التعاونية الفلاحية المحلية والكشف عن واقع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في المنطقة ومدى تأثيره الفعلي على تحقيق التنمية الترابية. وتكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة خاصة بالنظر إلى الحاجة الملحة لاعتماد نموذج اقتصادي بديل قادر على تعزيز الاستدامة والتماسك الاجتماعي، لا سيما في ظل التحديات التي تواجه المجال الفلاحي. ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام المنهج العلمي التاريخي والوصفي والتحليلي. وقد أظهرت نتائج الدراسة تنوع في مشاركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تنظيم المجال الفلاحي، ويلعب النموذج التعاوني دورا محوريا في التخفيف من المشاكل الاجتماعية والمجالية رغم تدخلاته المحدودة ومشاكله المتعددة. لذلك، ولتطوير العمل التعاوني، تقتضي الضرورة على جميع الفاعلين الترابيين تطوير خطط العمل لتنفيذ مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. **الكلمات المفتاحية:** سهل تافراطة، الاقتصاد التضامني والاجتماعي، التعاونيات الفلاحية، التنمية الترابية.

لقد ازداد الحديث والاهتمام في العقود الأخيرة عن دور الاقتصاد التضامني والاجتماعي المتضمن للتعاونيات الفلاحية في تعزيز الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية الترابية. ويُنظر إليه كآلية فعالة لتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحفيز النمو الاقتصادي، والاستجابة لحاجات المجتمعات الزراعية خاصة بالدول النامية، مما يُساهم في معالجة والتخفيف من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمجالات الريفية، مثل الفقر والبطالة، من خلال تيسير الوصول إلى التمويل، والإنتاج، والتكنولوجيا الفلاحية، وتوفير خدمات الدعم والتسويق لتحسين مستوى الدخل للفلاحين، وضمان استمراريته.

يشكل سهل تافراطة أحد مكونات المجالات المغربية الريفية التي تعرف دينامية فلاحية مهمة، حيث عرف تنظيم المجال التقليدي تحولات عميقة في اتجاه زراعة مسقية حديثة وتسويقية بعدما كان الاقتصاد القروي المحلي التقليدي قائما على النشاط الرعوي والرعي-زراعي في مراحل معينة، وأمام هذه الدينامية الفلاحية التي عرفها المجال تتطلب الأمر ضرورة تغيير النموذج الاجتماعي الاقتصادي السائد من خلال تسهيل عملية التحول لتحقيق اقتصاد أكثر استدامة وتوازناً اجتماعياً.

يدخل مجال الدراسة ضمن نطاق الزراعة البورية والمسقية التي تعاني من وضع مناخي غير مستقر يتسم بارتفاع درجة الحرارة حرارة وضعف التساقطات، حيث ساهم هذا الوضع نشاط السكان الفلاحي لانتكاسات على النشاط الفلاحي اختلفت معها طرق تعامل الفلاحين معها، حيث عملت نسبة مهمة منهم على الانخراط في التعاونيات الفلاحية، وتأتي هذه الدراسة من أجل رصد تطور العمل الفلاحي التعاوني التضامني واثاره الاجتماعية والاقتصادية على الساكنة الريفية وتتناول التأثير المجالي لفعالية أعمال التعاونيات الفلاحية على التنمية البشرية والاقتصادية بالمجال المحلي، بالإضافة إلى تقييم قدرة الاقتصاد التعاوني التضامني على إحداث انتقال اجتماعي واقتصادي. وفي إطار نموذج التنمية الجديد في المغرب، يهدف هذا البحث إلى استكشاف كيف يمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال النموذج التعاوني الفلاحي الحد من التفاوتات داخل مجالات الوحدة السهلية وهوامشها من خلال تعزيز الدينامية الفلاحية وتحقيق التنمية المستدامة.

1. اشكالية الدراسة

تتناول هذه الدراسة إشكالية تحليل وضعية الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجال الريفي لسهل تافراطة، مع التركيز على العلاقة بين هذا النوع من الاقتصاد وتحقيق التنمية الترابية، كما تهدف إلى استقصاء مدى قدرة الاقتصاد التضامني على الإسهام في تحقيق التنمية الفلاحية، من خلال تحسين الظروف المعيشية للفلاحين والتخفيف معدلات الهجرة القروية ومظاهر الهشاشة الاجتماعية، إضافة إلى قياس تأثير التعاونيات على التنمية الترابية بمنطقة الدراسة، وتحديد واقع العمل التعاوني عبر تشخيصه واستخلاص اثاره الاقتصادية والاجتماعية، ورصد التحديات والعراقيل التي تواجه تطوره واقتراح بعض حلول لتعزيز فعاليته. وتتركز اشكالية البحث حول سؤال مركزي:

- ما دور الاقتصاد التضامني الاجتماعي المتضمن للتعاونيات الفلاحية في تحقيق التنمية الترابية بسهل تافراطة

2. أهداف وأهمية الدراسة

يهدف البحث إلى تقييم النتائج الملموسة لتجارب الاقتصاد الاجتماعي الفلاحي على التنمية الترابية من خلال التعرف على العناصر التالية:

- معرفة أهم النتائج الاجتماعية والاقتصادية الايجابية للاقتصاد الاجتماعي التضامني بسهل تافراطة بشمال شرق المغرب
 - التعرف نقاط القوة المكتسبة من خلال اعتماد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالقطاع الفلاحي
 - معرفة المشاكل والتحديات التي يعاني منها الفلاحين المنخرطين في التعاونيات
 - التعرف على الافاق المستقبلية لتطوير الاقتصاد الاجتماعي التضامني المتضمن للتعاونيات الفلاحية بمجال الدراسة
- تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور المهم للتعاونيات الفلاحية كآلية لتقوية الاقتصاد التضامني والاجتماعي وتحقيق التنمية الترابية؛

- 1- تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولة تحديد مدى تحقق الأهداف المسطرة للتعاونيات الفلاحية لتحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الاجتماعي التضامني بسهل تافراطة
- 2- محاولة تحليل العلاقة بين برامج ومنجزات التعاونيات الفلاحية وسبل تطوير البيات التنمية الفلاحية

3. فرضيات الدراسة:

لمعالجة الموضوع اعتمدت الدراسة على فرضية عامة مفادها: أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المتضمن للتعاونيات الفلاحية بسهل تافراطة شمال شرق المغرب يعتبر آلية ناجعة وفعالة لتحقيق التنمية الترابية، وتنبق عن هذه الفرضية العامة مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

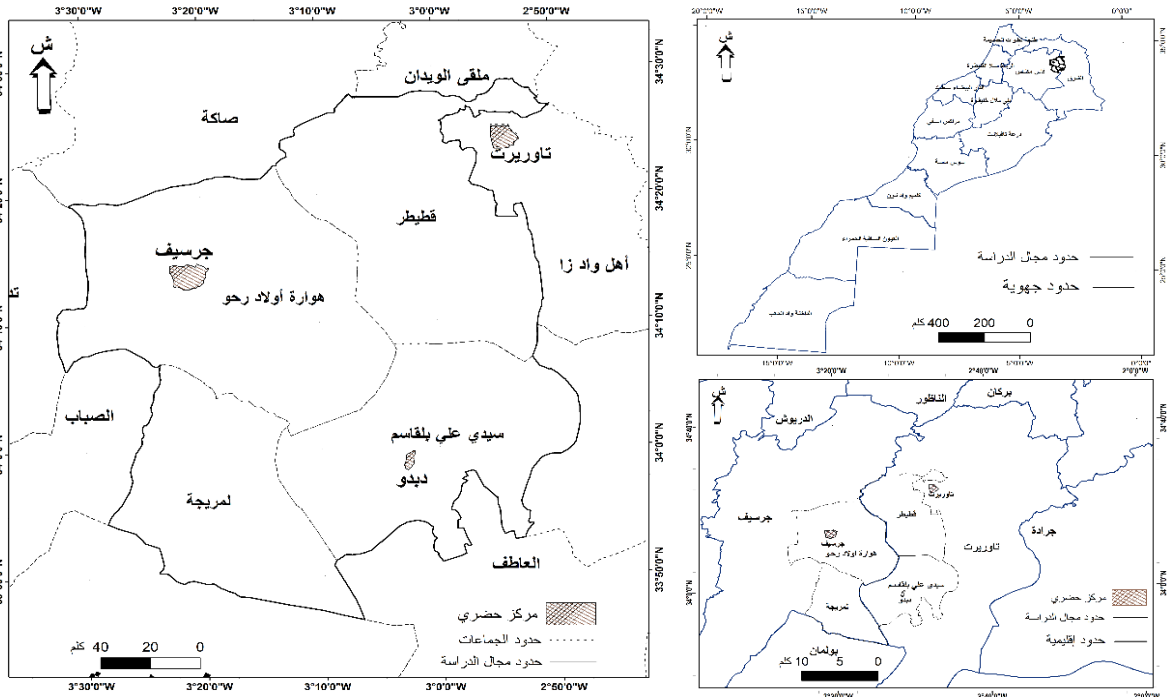
- تعمل التعاونيات على المزاجية بين النمو الاقتصادي الفلاحي والرفاهية الاجتماعية للسكان المحلية.
- تلعب التعاونيات الفلاحية دورا مهما تحريك الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق النمو الاقتصادي الاجتماعية

4. منهجية البحث وأدواته

إن منهجية البحث المستخدمة في هذه الدراسة تتألف من شقين، أولهما استعمال المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات والمعطيات الرسمية والمرتبطة بالاقتصاد التضامني والاجتماعي حيث تم اعتماد التشخيص الترابي لاكتشاف التهديدات وتحديد الفرص التي يتيحها المجال بالنسبة لهذا النوع من الاقتصاد بالمجال، وتحديد آثارهما على اتخاذ القرارات التنموية، وفي هذا الإطار تمت الاستعانة بمنهجية التحليل "SWOT"، وهي أداة تحليلية استراتيجية تجمع بين دراسة نقاط القوة والضعف في مجال معين مع الفرص والتهديدات، للمساعدة في تحديد الاستراتيجية المناسبة لخدمة الإنسان والمجال. أما الشق الثاني فركزت فيه الدراسة على تحليل نوعين من العينات، تمثلت العينة الأولى في توزيع استثمارات موجهة إلى الفلاحين، حيث شملت حوالي 100 استمارة و400 استمارة موجهة لأرياب الاسر بمجال الدراسة موزعة بشكل متفاوت على أربع جماعات ترابية. تناولت هذه الاستثمارات مجموعة من القضايا المهمة المرتبطة بالقطاع الفلاحي والعمل التعاوني. وفي سياق الدراسة ركز الجزء الميداني منها على تقديم نماذج من التنظيمات التعاونية المحلية، وذلك للكشف عن واقع الاقتصاد التضامني ومدى تأثيره الفعلي في منطقة تحتاج بشدة إلى بديل اقتصادي مستدام. حيث تم إجراء استقصاء شمل الفلاحين العاملين بالمجال الفلاحي والمنخرطين بالتعاونيات، تناول عناصر عديدة أبرزها: رأي الفلاح بمنطقة سهل تافراطة في العمل التعاوني ونسب انخراطه في هذا النوع من الاقتصاد التضامني التعاوني. بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع رؤساء تعاونيات فلاحية محلية. وقد مكنت هذه الدراسة من تسليط الضوء على مجموعة من التحديات التي تعيق مسار التعاونيات المحلية، مما يحدّ من قدرتها على الإسهام بفعالية في التنمية المحلية.

5. مجال الدراسة

يضم سهل تافراطة إداريا أربع جماعات ترابية مغربية تابعة للجهة الشرقية وهي هوارة أولاد رحو ولعبرجة التابعة لإقليم جرسيف وقطيظ وسيدي علي بلقاسم التابعة للنفود الترابي لإقليم تاوريرت (بوگلبة، 2024).



خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة ضمن إطاره الإقليمي والجهوي والوطني

المصدر: التقسيم الجهوي المغربي، 2015

يتموضع سهل تافراطة في الضفة اليمنى لواد ملوية بين جرسيف وواد زا بحيث؛ يعتبر من أهم السهول المتواجدة بحوض جرسيف شمال شرق المغرب، طرأت عليه مجموعة من التحولات المجالية غيرت نمط عيش السكان والأنشطة المعتمدة نتيجة لمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية مما أثر على حجم الدينامية الفلاحية وعلى الموارد الطبيعية وطرق استغلالها وظهرت التعاونيات الفلاحية بالتوازي مع هذا التحول كشكل تنظيمي للعمل الفلاحي الاجتماعي والتضامني.

6. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.6 السياق العام للموضوع

لقد سلطت الأزمات الاقتصادية الحالية المتعددة الضوء على الحاجة إلى التحرك نحو أشكال أخرى من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي (Arcos-Alonso et al., 2024). وأصبحت الحاجة ماسة إلى إعادة التفكير في الاقتصاد والاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي التي يركز على موضوعات التنمية الترابية بالعالم الريفي لمعالجة وتقييم القضايا الاجتماعية والاقتصادية، من خلال التركيز على أنظمة زراعية محددة تعمل من منطلق اقتصاد المجتمع، الذي يعتمد التضامن الاجتماعي. ويعرف الاقتصاد الاجتماعي التضامني بأنه "مجموع الأنشطة الإنتاجية والخدمات التي تنتظم في شكل بنيات محلية مهيكلية ومستقلة (جمعيات، تعاونيات، مجموعات وغيرهم) تخضع لتسيير ديمقراطي نابع من المقاربة التشاركية الحرة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية. ويعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من بين الروافد الاقتصادية التي يراد بها، ظاهريا على الأقل، أنسنة النمط الاقتصادي الليبرالي وإعطائه نفس اجتماعي جديد، من خلال ممارسة أنشطة اقتصادية، تتوخى التوفيق بين حيوية الديناميات الاقتصادية التي تعرفها كل القطاعات الفلاحية، الصناعة التجارية...، وبين المبادئ والغايات الإنسانية للتنمية في أفق إعمال مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية في ظل التطور الاقتصادي المنشود (مدني وآخرون، 2019). ويحاول هذا النوع من الاقتصاد خلق ترابط بين المؤسسات والدولة بغض النظر عن أنواعها، وبعبارة أخرى يساهم في تحقيق التناسق بين الأهداف ودمجها في هدف واحد ووحيد ألا وهو تحقيق رفاهية الشعوب (سرقوط، 2022). ومنذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، تطور النقاش حول أشكال الإنتاج البديلة وبشكل أساسي حول مفاهيم الاقتصاد الاجتماعي واقتصاد التضامن (Kasparian, 2020). لقد اكتسب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اهتمامًا عالميًا على مدار العقد الأخير، وظهر هذا النوع من الاقتصاد بمفهومه الغربي المعاصر تدريجيا، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، كتعبير عن الرغبة في العودة إلى أحد المبادئ المؤسسة للاقتصاد الاجتماعي التضامني، وقد وجد صدى في سياق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أنتجها النظام الرأسمالي التقليدي (تشوار & فاندي، 2019). وفي الأونة الأخيرة، أصبح يُنظر إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أيضًا على أنه وسيلة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة (Villalba-Eguiluz et al., 2020). وظلت عناصر هذا الاقتصاد تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، ولكن دون الاعتراف لها بهذه المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المختلفة (Arana, 2024). وقد ازدادت خلال العقود الأخيرة أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب وتطورت صياغته لمدخلات محلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة من خلال التوازن والنسج بين النهج التنموي الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المحلية والمجتمعية، وتحقيق حكمة ترابية من منطلق التعبئة الاجتماعية، بحيث يكتسب الاقتصاد التضامني والاجتماعي أهمية بالغة في قدرته على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تلبية احتياجات السكان، عبر التخفيف من مظاهر الهشاشة والاقصاء الاجتماعيين. وتشكل التجربة المغربية نموذجا عربيا رائدا من حيث تطوير الهيكل المؤسساتي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتميز هذا القطاع في المغرب بالاعتماد الأكبر على التعاونيات، وترتبط التنمية المستدامة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل وثيق حيث تستمد عدتها فيما يتعلق بتنظيم الفلاحين من خلال التدبير الذاتي وإضفاء الطابع الديمقراطي على تجاربهم التنظيمية مثل الجمعيات أو المجموعات أو التعاونيات، ويتم أيضًا تعزيز القدرة على الاستمرار والاستدامة من خلال تنظيم الفلاحين والمستهلكين في التعاونيات الفلاحية. إن اعتماد التعاونيات الاجتماعية في الفلاحة المستدامة، ليست مجرد شراكة اقتصادية فقط بين المشاركين، بل يذهب مدلولها إلى أبعد من ذلك، كونها نموذجا للإنتاج والاستهلاك والتدبير والاستقلال والتنظيم الديمقراطي والأفقية في صنع القرار والتدريب الذاتي والتكامل الاقليمي (المنتجين والمستهلكين). وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التنظيم الاجتماعي للفلاحين التقليديين يعزز أيضًا التعاون والتضامن والمساواة والحرية وإرساء الديمقراطية فيما بينهم. ولهذا السبب فإن البحث عن الفلاحة التشاركية من خلال وسائل جماعية، أو تعاونية، أو ذاتية الإدارة، أو خاضعة للإشراف، أو مؤسسية يساهم في تطوير ديمقراطية تشاركية (Schwab do Nascimento et al., 2020).

2.6 مفاهيم الدراسة

تعد المفاهيم أسس نظرية مهمة للبحث، إذ كل بحث جغرافي توطره مفاهيمه الخاصة والتي تشكل مفاتيحه الأساسية، لذلك كان لا بد من الوقوف عند المفاهيم المهيكلية لهذا البحث وتوضيحها.

- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: هو كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تُنظم في شكل هياكل منسقة أو مجموعات من الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين، بهدف تحقيق المصلحة العامة والمجتمعية. تتميز هذه الأنشطة بالاستقلالية، وتخضع لديمقراطية التدبير والمشاركة الحرة. يشكل الاقتصاد الاجتماعي التضامني جزءًا من فروع الاقتصاد الاجتماعي ينتقد النموذج الرأسمالي ويدعم ديمقراطية الاقتصاد من خلال تنظيم المجتمع بالطريقة التي يمكن بها إرضاء احتياجات أفرادها وتنميتهم (Barea, 1990; Calle-Collado & Casadevente, 2015).

يعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من المفاهيم المركبة التي يصعب تحديدها بمعزل عن السياقات السياسية والاقتصادية التي نشأت فيها، وكذلك عن المسار الثقافي والتاريخي الذي تشكلت ضمنه ممارسات المرتبطة به، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. باعتباره مفهومًا مركبًا، فإنه يتألف من ثلاثة مفاهيم فرعية مترابطة في علاقات جدلية معقدة: أولاً، الأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الربح ضمن بيئة تنافسية شديدة، تخضع لإمكانات التحكم في الموارد ووسائل الإنتاج وآليات السوق؛ ثانيًا، البعد الاجتماعي، الذي يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية؛ وثالثًا، البعد التضامني، الذي يُعد قيمة إنسانية مرتبطة بثقافة المجتمع وقيمه، بغض النظر عن منطق التنافسية الذي يشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الليبرالي (منتصر، مرجع سابق، 2019).

- التعاونيات: هي جمعيات مستقلة تتكون من أفراد اتحدوا طواعية بهدف تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال منشأة مملوكة جماعيًا (خزاز & رحمان، 2021)، وبشكل عام التعاونيات هي تنظيمات تتألف من مجموعة من الأشخاص الذين اتفقوا على الانضمام معًا للعمل الجماعي بهدف تلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية وفقًا للقيم والمبادئ الأساسية للتعاون التي يعترف بها الجميع. وتشكل التعاونيات العنصر الرئيسي في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بحيث تساهم في تقديم خدمات اجتماعية متنوعة، كما تلعب دورًا بارزًا في التنمية المجتمعية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وبالتالي تعد التعاونيات وخاصة الفلاحية منها آلية فعالة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تساهم بشكل كبير في تحسين حياة الفلاحين وضمان حقوقهم.

3.6 الدراسات السابقة

تشكل الدراسات السابقة الأساس النظري الذي تعتمد عليه الدراسة، حيث تم الاطلاع على مجموعة من الأبحاث المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل عام، والتعاونيات الفلاحية بشكل خاص، سواء في مجال الدراسة أو على المستوى الوطني. وفي هذا السياق، نشير إلى بعض من هذه الدراسات المهمة.

- 1- أوضح Harkati (2023) في دراسته المتمحورة حول التعاونية باعتبارها وسيلة استقلالية للمرأة المغربية لمحاربة التهميش والحد من البطالة والقضاء على الفقر، حيث أظهرت الدراسة أن التعاونيات النسائية في منطقة طنجة تطوان الحسيمة مجال دراسته لها استعدادًا غير مشروط للتعهد وتحقيق التحرر على الرغم من العديد من العوامل التي تساهم في إعاقة تقدمه.
- 2- عالجت دراسة الباحثين Ibourk & Raoui (2022) بعنوان "تأثير ريادة الأعمال التعاونية على التنمية البشرية الإقليمية في المغرب - تحليل مكاني تأثير ريادة الأعمال التعاونية على التنمية البشرية في المناطق المختلفة من المغرب في سياق النموذج التنموي الجديد للمملكة، واعتمدت على معطيات من 75 إقليمًا في المغرب، تُظهر الدراسة تنوعًا في مشاركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تنظيم المناطق وأشارت نتائج الدراسة إلى أهمية تعزيز ودعم الأعمال التعاونية كوسيلة لتحقيق تنمية بشرية متوازنة وتقليل الفوارق الإقليمية في المغرب.
- 3- تناولت دراسة Loukili و El Mekkaoui (2022) تحليل نماذج الأعمال للتعاونيات في المغرب وتقييم دورها في خلق فرص العمل وتعزيز الإدماج الاقتصادي وأظهرت نتائج الدراسة أن التعاونيات تساهم بشكل ملحوظ في توفير فرص العمل، خاصة للفئات المهمشة، وتعزز التنمية الاقتصادية المحلية وأوصى الباحثون بضرورة دعم السياسات العامة للتعاونيات وتعزيز بيئة الأعمال المناسبة لضمان استدامتها ونموها.
- 4- ناقش الباحثون مدني، لزعر، أزروهون، وطلبي (2019) في دراسته بعنوان الاقتصاد التضامني التقليدي المحلي في مواجهة الاقتصاد الرأسمالي العصري ناقش الباحثون الفرق بين الاقتصاد التضامني التقليدي والاقتصاد الرأسمالي العصري، مع تحليل التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي بالمغرب واستعرض المقال تجارب ناجحة في منطقة سوس، خاصة فيما يتعلق بالإنتاج التعاوني للأركان، كما سلطت الورقة البحثية الضوء على التحديات التي تواجه العمل التعاوني في ظل التحولات الاقتصادية الحالية.
- 5- تناولت دراسة، بليط، صديق، التايري (2021) التي جاءت بعنوان العمل التعاوني كآلية لتنمية الإنتاج المحلي وتحقيق التجارة العادلة - حالة سلسلة إنتاج الزيتون بإقليم جرسيف (المغرب الشرقي) دور التعاونيات الفلاحية في تعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق التجارة العادلة بإقليم جرسيف، مع التركيز على قطاع الزيتون كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- 6- تناولت الدراسة العلمية لبشري، التاريخي، والصادكي (2022) موضوع التعاونيات الفلاحية بسهل جرسيف، وتحديدًا تعاونيات جمع وتسويق الحليب بالجماعتين الترابيتين: تادرت وهوارة أولاد رحو ودورها في تحقيق التنمية الترابية؛ حيث خلصت نتائجها إلى أن التعاونيات العاملة في القطاع الفلاحي على العموم وقطاع الحليب على الخصوص بمجال الدراسة تشكل تعبيرًا على نجاح التجربة رغم الإشكاليات المطروحة.
- 7- تناول مقال علمي للباحث يوسف بليط، وآخرون (2019) بعنوان: "تقييم تجربة الاقتصاد الاجتماعي بإقليم جرسيف: حالة قطاع التعاونيات الفلاحية بسهل جرسيف" التعاونيات الفلاحية كفاعل ترابي مهم ضمن قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بسهل جرسيف.
- 8- أوضح عسيوي وآخرون (2021) في دراستهم التي جاءت بعنوان الاقتصاد الاجتماعي في جهة الشرق - نموذج قطاع النباتات الطبية والعطرية أهمية قطاع النباتات الطبية والعطرية في جهة الشرق، مع التركيز على نبتة "الأزير"، وإبراز دورها في خلق فرص عمل، مع تشخيص التحديات المرتبطة بالاستدامة والاستغلال المفرط لها.
- ان نتائج الدراسات السابقة برزت أهمية البحوث الحالية حول إشكالية موضوع الورقة البحثية، وتشكل منطلق البحوث المستقبلية لذلك تمكن هذه الدراسة البحوث من تحديد المزيد من الفجوات البحثية بمجالنا الدراسي والمتعلقة بدور التعاونيات الفلاحية في تعزيز التنمية الريفية المستدامة. والتي يمكن التطرق لها في هذه الدراسة أو دراسات أخرى، لتسلط الضوء على أهمية مراعاة السياق المحلي لفحص تأثير جدوى التعاونيات الفلاحية على التنمية السوسيو اقتصادية وتحديد التدخلات الأكثر فعالية لدعم استدامة هذه التعاونيات.

7. مناقشة النتائج

1.7 العمل التعاوني أساس تحريك الاقتصاد التضامني الاجتماعي

ارتبط ظهور العمل التعاوني في المجال الريفي المغربي على الدوافع الاقتصادية القائمة على التعاون الاجتماعي بين الفلاحين، حيث ظهر النموذج الجديد للتعاونيات الاجتماعية في العقود الأخيرة من القرن العشرين الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمبادرات الموجهة نحو المجتمع المحلي الفلاحي. وارتبط هذا الظهور بمحاولة الحركة التعاونية بالمغرب مواكبة الدينامية الفلاحية والتنمية الريفية التي عرفتها المجالات الفلاحية المغربية.

يتشكل المجتمع المدني، من كل التنظيمات غير الحكومية من نقابات وجمعيات وتعاونيات، لذلك فإن هذه الأخيرة تبقى هي الأكثر حضوراً في الجانب التنموي المرتبطة بالفلاحة، ويطلق عليهما اسم تنظيمات الاقتصاد التضامني الاجتماعي. ولقد أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المحلي يكتسي أهمية متزايدة خلال العقود الأخيرة بمجال الدراسة، حيث شهد المجال مظاهر نمو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وما رافقه من إمكانية التنمية الاقتصادي والاندماج الاجتماعي عبر التعاونيات المؤطرة. وتشكل مسألة التعاونيات آلية لتحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية وفرص القضاء على عدم المساواة بين المجالات في تحقيق التنمية.

جدول رقم 1: توزيع تعاونيات الاقتصاد الاجتماعي بجماعتي هوارة أولاد رحو ولمريجة

الجماعة	العدد		غير النشطين		عدد المتعاونين		الرأس مال بالدرهم	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
هوارة أولاد رحو	13	28,26	04	40	986	37,78	1229000	38,92
لمريجة	05	10,87	1	10	138	5,29	78800	2,50
مجموع الإقليم	46	100	10	100	2610	100	3157900	100

Source : Office du développement de la Coopération Délégation Régionale d'Al Hociema, (2011), récapitulatif des coopératives par province et par secteur. P 1

يشكل الاقتصاد الاجتماعي المرتبطة بالتعاونيات أهمية كبرى في تحقيق التنمية الاجتماعية رغم ما يعترضه من مشاكل وتحديات، وتشكل جماعة لمريجة وهوارة أولاد رحو نسبة 38% من تمثيلية تعاونيات الاقتصاد الجماعي بإقليم جرسيف، نسبة 50% من هذه التعاونيات غير نشيطة رغم أهمية المتعاونين الذي بلغ 1124 شخصاً بنسبة 43% ورأس مال مهم وصل إلى 1307800 درهم بنسبة 50,42% من مجموع رأس مال مجموع تعاونيات الاقتصاد الاجتماعي بإقليم جرسيف، وهو ما يجعل تعاونيات الاقتصاد الاجتماعي بجماعتي هوارة أولاد رحو ولمريجة التابعة لسهل تافراطة يكتسي أهمية بالغة من حيث عدد التعاونيات ورؤوس الأموال المرصودة لتحقيق الأهداف بالرغم أن النسبة المهمة لهذه التعاونيات غير النشيطة، وهو مؤشر على حجم التحديات والعراقيل والمشاكل التي تشوب تدبير تعاونيات الاقتصاد الاجتماعي بجماعتي هوارة أولاد رحو ولمريجة.

2.7 نسيج تعاوني فلاحي مهم يحتاج إلى الدعم لضمان الاستمرارية

إن الحديث عن واقع التعاونيات بسهل تافراطة يندرج ضمن التوجه الجديد في القضايا التنموية بالعالم القروي، خاصة مع ضعف تدخلات المؤسسات القطاعية بالمجال، وكان لزاما اعتماد رؤية تعتمد على القوى المحلية وعلى الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية المحلية لتحقيق التنمية الفلاحية. ففي ظل التطور الذي عرفته الحركة التعاونية بمجال الدراسة والمجهودات التي تبذلها من أجل التخفيف من حدة المشاكل التي تعيشها الساكنة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، رغم محدودية تدخلاتها.

1.2.7 هيمنة الطابع الفلاحي على العمل التعاوني

لقد مكن العمل الميداني من رصد طبيعة التعاونيات التي تنشأ بالمجال، حيث أن جزء مهم منها تشتغل في القطاع الفلاحي خاصة بإنتاج زيت الزيتون، وتربية النحل والأعشاب الطبية والأعلاف وتسويق الحليب، ومعظم هذه التعاونيات حديثة العهد، وكلها تسويقية، تعتمد على مواد أولية محلية. لكن معظمها يعاني من مشاكل عديدة، تتلخص في قلة الموارد وضعف المعدات الضرورية لترويج الموارد الترابية التي تهم قطاع اشتغالها، مما يجعل العديد منها لا تستمر في النشاط رغم أن نسبة انخراط الساكنة في العمل التعاوني لا تزال ضعيفة، وقد بلغت حسب نتائج العمل الميداني 9%.

إن معظم تعاونيات المجال السهلي هي حديثة العهد، مع استثناء بعض التعاونيات كتعاونية "الرحمة" لجمع وتسويق الحليب، وتعاونية "إنبات" الفلاحية المتعددة الأنشطة بالجماعة الترابية لمريجة، اللتين تأسستا سنة 1997. وقد بلغ عدد التعاونيات بجماعة قطيطر على سبيل المثال 8 تعاونية نشيطة 5 منها بالمجال الفلاحي و4 تهتم بتسويق منتوج الحليب ب 129 منخرط وتعاونية واحدة مختصة بتحسين المراعي وتوفير الأعلاف للقطيع التي بلغ عدد منخرطها 132 منخرط، بينما بلغ عدد منخرطي التعاونيات ذات مجالات وخدمات متعددة 252 شخصا.

2.2.7 تجربة مهمة لتعاونيات تربية الأبقار في تسويق منتوج الحليب

تشكل تعاونيات تربية الأبقار وتسويق منتوج الحليب من أبرز التعاونيات النشيطة بالميدان الفلاحي بسهل تافراطة، ويعتبر إنتاج وتسويق الحليب مصدر اهتمام الساكنة المحلية نظرا للعديد من العوامل المشجعة على تواجده وتطويره، وأهمها، توفر أعلاف محلية. ويتم جمع الحليب من طرف التعاونيات وتسويقه بطرق عدة بإقليم تاوريرت الذي يتواجد به مركز تتوفر فيه ظروف تتكيف مع هذه العملية تابع لشركة "كوليمو" بجماعة ملقى الوديان. كما تتوفر مدينة تاوريرت أيضا على وحدة لإنتاج الحليب والألبان تحت مسمى "روعة"، كما تتوفر الجماعات الأخرى على جمعيات جمع الحليب ومراكز لتسويق، مما يسهل جمع الحليب لتعاونيات الفلاحين لتسهيل عملية التسويق.

جدول رقم 2: توزيع تعاونيات الحليب وعدد المنخرطين بالجماعة القروية قطيطر سنة 2022

الجماعة القروية (الترابية)	الدوار (قرية)	عدد المنخرطين
لقطيطر	د. رباحة	28
لقطيطر	د. أولاد سليمان	35
لقطيطر	الكرارمة	66
القطيطر	أولاد أثلاغ	-

المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي، ملوية، 2022

يشير الجدول أعلاه إلى بنية التكوين التعاوني المرتبطة بإنتاج وتسويق منتوج الحليب بالجماعة القروية قطيطر الذي يتكون من أربع تعاونيات خاصة بجمع وتهيئة وتسويق الحليب في كل من دوار أولاد أثلاغ والكرارمة ودوار أولاد سليمان ورباحة بعدد منخرطين مهم بلغ 129 شخصا. أما فيما يخص جماعة هواره أولاد رحو فتتوفر على عدد مهم من تعاونيات الحليب بحكم اعتمادها على تربية الأبقار الحلوب وسيتم التركيز على التعاونيات النشيطة التي تشكل تعاونية "النهضة" لجمع الحليب" إحداهما والتي تأسست سنة 2012 من طرف مجموعة من الفلاحين مربي الأبقار، وتتوفر هذه التعاونية على تجهيزات مهمة منها: ثلاثتان للتبريد، سعة الأولى تصل إلى 1250 طن والثانية إلى 1030 طن. ويستفيد منخرطي التعاونية الذي يبلغ عددهم 58 منخرط من خبرة بالمجال تعززت عبر التكوينات التي يتلقونها من وزارة الفلاحة بجهة الشرق، وإلى جانب المصاحبة التقنية المتمثلة في إرشاد الفلاحين التي تقدمها التعاونية للمنخرطين كما تقدم التعاونية خدمات أخرى مرتبطة بجمع الحليب وتسويقه وتوفير الأعلاف، ووفرت أكثر من 32 طن من الأعلاف المدعمة خلال سنة 2016 للمنخرطين. وخلال سنة 2018، تم تسويق ما مجموعه 424777 لتر من الحليب لفائدة تعاونية المغرب الشرقي، بقيمة 1652248.00 درهم ساهمت منها لفائدة مجموعة النفع الاقتصادي حليب جرسيف ب 20000.00 درهم، ومجموعة النفع الاقتصادي أوليفيا جرسيف ب 28000.00 درهم (المسعودي، 2021). وارتبط العمل التعاوني المتعلق بتهيئة وتسويق منتوج الحليب بالجماعة القروية لمريجة بتأسيس أول تعاونية بتاريخ 17 فبراير سنة 1997، سميت بتعاونية جمع وتسويق الحليب وبأشرفها العمل والاشتغال بها سنة 2008. وتتوفر هذه التعاونية على مستودع لتجميع الحليب تم بناؤه من طرف المبادرة

الوطنية للتنمية البشرية، يبلغ عدد المنخرطين 286 شخصا، تقدم لهم التعاونية مجموعة من الخدمات منها: تكوين مربى الأبقار وجمع وتسويق الحليب وتحسين نسل الأبقار.

يقدر إنتاج الحليب ب 2400 لتر سنويا الذي يتم تسويقه لشركة الحليب "كوليمو" بوجدة، ولقد تم بيع سنة 2008 ب 963770 لتر من الحليب بمبلغ 3842035.40 درهم حسب التقرير المالي لسنة 2017، في حين يبلغ رأسمال التعاونية ما يقارب 140000.00 درهم. ارتبطت تعاونيات الحليب بالدينامية الفلاحية التي عرفها السهل، "وقد تجلّى هذا التحول في الانتقال من نمط اقتصادي قائم على الرعي والترحال، إضافة إلى زراعة معاشية تشكل من الحبوب إلى تكثيف تربية الأبقار من أجل تسويق منتوج الحليب الذي تعمل التعاونيات المتواجدة بالمنطقة على جمعه وتصديره إلى المعامل" (صديق عبد النور، 2014). ولتثمين منتوج الحليب استفادت بعض الجماعات القروية من بعض المشاريع الذي يعتبر "مشروع توسيع إنتاج الحليب" أهمها والذي انتهى العمل به سنة 2015، حيث استفاد منه مربى الأبقار ومنتجي الحليب، والبالغ عدده 1550 فلاح بكل من جماعات هواره أولاد رحو، والجماعة الترابية لمريجة وجماعات أخرى، بتكلفة مالية 57700 ألف درهم. ويهدف المشروع إلى:

- إحداث أربع تعاونيات و6 مراكز لجمع الحليب وتأسيس اتحاد تعاوني بتشكيل من 12 تعاونية لجمع وتسويق الحليب.
- تحسين التركيب الجيني لقطيع الأبقار الحلوب عن طريق الرفع من الأنواع الهجينة
- تشييد معمل لتثمين منتوج الحليب بسعة 10 طن في اليوم والرفع من جودة الحليب المعلب داخل المصنع من 4 مليون لتر إلى 10 مليون لتر في أفق سنة 2015.
- تحسين المستوى المعيشي ودخل الفلاحين.

جدول رقم 4: النتائج الاجتماعية والاقتصادية لمشروع توسيع إنتاج الحليب سنة 2020

2020	2015	النتائج
9000	9000	عدد الأبقار
750	600	النوع المحلي
2600	2200	النوع الهجين
4000	3750	النوع الأصيل
26230	22720	الإنتاج الإجمالي بالطن
20000	10000	الإنتاج المحول بالطن
134820	95950	رقم الاعمال بالمليون درهم
30660	15600	دخل الفلاح بالدرهم سنويا
63000	40000	أيام العمل المحدثة

Source : Direction Régionale de l'Agricole. (2012), Étude d'impact environnementale et social de projets, pilier du plan Maroc vert, p 67.

تشير معطيات المشروع إلى تحقيق نتائج إيجابية حيث: تطورت أعداد الأبقار، خاصة النوع المحلي والنوع الهجين وانتقل هذا الأخير من 2200 رأس سنة 2015 إلى 2600 سنة 2020، بينما تراجع النوع الأصيل من الأبقار، في حين ارتفع الإنتاج الإجمالي بالطن من 22720 طن سنة 2015 إلى 26230 سنة 2020، كما تزايد دخل الفلاحين من المشروع من 15600 درهم إلى 30660 درهم. وتجدر الإشارة إلى وجود تعاونيات خاصة بالإصلاح الزراعي بيسهل تافراطة خاصة بالجماعة القروية هواره أولاد رحو، ومن بينها نذكر:

- تعاونية الصحراء التي تم تأسيسها بتاريخ 3 أكتوبر سنة 1975 على مساحة 215 هـ، ويستفيد منها 43 شخص.
- تعاونية الفتح التي تم تأسيسها بتاريخ 3 أكتوبر سنة 1975 على مساحة 160 هـ، ويستفيد منها 32 شخص
- تعاونية الساقية الحمراء التي تم تأسيسها بتاريخ 3 نونبر سنة 1977 على مساحة 245 هـ، ويستفيد منها 51 شخص 6 منهم من قبيلة هواره أولاد رحو، ويمكن إجمال أهداف هذه التعاونيات ذات الاهتمام الفلاحي في مل يلي:
- تقديم خدمات مهمة لمنخرطين في مجال الزراعي الفلاحي.
- توفير الأدوات والتقنيات المستعملة بالفلاحة وتسهيل عملية الإنتاج الفلاحي.
- تنظيم توزيع مياه الري الزراعي.

3.2.7 دور تعاونية الكسب بهوارة أولاد رحو في تحسين المراعي بالمجال السهلي

شهد النشاط الرعوي بحوض جرسيف تحولات مهمة تغير مع المفهوم التقليدي للقطيع، بحيث كان يشكل قيمة اجتماعية لدى الرحل، وأضحت القيمة الاقتصادية هي الطاغية في العقود الأخيرة فيما يخص تربية القطيع الذي تغيرت طرق تربيته بالمجال، وأمام تدهور المراعي أصبح الإقبال على تكوين تعاونيات تهتم تحسين المراعي بتربية المواشي وتسويقها من عائداتها، ومن خلالها قامت الدولة بفتح المجال أمام تنظيمات جديدة في تدير المراعي بالسهل. وتعدد البرامج التي عالجت إشكالية تحسين وتطوير المراعي بالمجال وهوامشه وتأطير هذه البرامج في إطار تعاونيات للمراعي وللكسابة، ولعل من أهم هذه البرامج، مشروع التنمية القروية لتاوريرت تافوغالت الذي شمل جماعة سيدي علي بلفاسم ومشروع تحسين المراعي وتربية الماشية بالمنطقة الشرقية (PDPEO)، الذي ساهم في إنشاء محميات رعوية على مساحة ألف هكتار بأراضي جماعة بورية وشكلت جماعة لقطيطر جزء من المجال الواسع الذي شمله المشروع.

تأسست تعاونية الكسب بهوارة أولاد رحو في يوم 19 فبراير 1987 بجماعة تادارت تحت إشراف رئيس الدائرة وبحضور ممثلين عن مكتب التخطيط وسكان هوارة وأولاد رحو والتقنيين المشرفين على مشروع الرعي بتافراطة وتم تسمية التعاونية بتعاونية الكسب لهوارة أولاد رحو وقد اشترط في المستفيدين أو المنخرطين في التعاونية أن يكونوا من سكان جماعة هوارة أولاد رحو. وقد تم انتخاب أعضاء المكتب الإداري وعينت مصلحة تربية المواشي بجرسيف موظفا تقنيا بالتعاونية، يسهر على تطبيق مقررات المكتب الإداري ويحافظ على الوثائق الإدارية وحددت التعاونية مجموعة الأهداف لتحقيقها:

- تلبية رغبة السكان في ضمان استمرارية النشاط الرعوي بالمنطقة وتنمية النسل المحلي من سلالة الماشية.
- تحسين مردودية الإنتاج الحيواني وتقنين استغلال المجال الرعوي.
- صيانة وتنمية مؤهلات المجال من خلال التدبير الرشيد الموارد المائية بتافراطة ومحاربة التصحر والتخفيف من خطورة التعرية الريحية والمائية، ولقد استفادت مجموع من فروع المشيخات وفروع القبائل من المشروع:

جدول رقم 5: عدد المتعاونين ومساهماتهم حسب المشيخات بتعاونية الكسب بهوارة أولاد رحو سنة 1987

اسم الفخدة	عدد المتعاونين	عدد الأسهم
أولاد علي	22	44
أولاد حموسة	23	53
الملوكيين	28	61
الطرفي	12	36
أولاد حادة	10	37
أولاد سديرة	23	33
المزارشة	11	22
تدارت	8	20
أولاد عمارة	8	20
الطرش	39	54
أولاد صالح	11	20
المجموع	195	400

المصدر: مكتب تعاونية الكسب بهوارة أولاد رحو

بلغ عدد الأسهم بالتعاونية 400 سهما بعدد منخرطين ومتعاونين بلغ 195 شخصا بقدر مالي وصل الى 40000 درهم، كما شجعت السلطات المختصة التعاونية بمبالغ مالية مهمة (70 مليون خاصة بوزارة الفلاحة مع دعم خاص بالأعلاف الشعير) وشاركت في المشروع إحدى عشر فخدة أو مشيخة هي كالتالي: (أولاد علي أولاد حموسة والملوكيين، أولاد صالح الطرافي، أولاد حادة، أولاد سديرة، المزارشة، تدارت، أولاد عمارة والطرش)، وبذلك إن الأهمية الكبرى لتحديد البنية الاجتماعية المستهدفة بمشاريع تحسين المراعي وتكوين التعاونيات ارتباطا بحقوقها في المجالات الرعوي إحدى المشاكل التي أظهرها مشروع تحسين المراعي بالمغرب الشرقي، حيث كانت فجوة بين الدراسة الاجتماعية وعملية إنشاء التعاونية. مما يشكل غيابا للمنهجية التشاركية من أجل نجاح أهداف المشروع واندماجه الفوري في البيئة الاجتماعية المحلية. وتعتبر البنيات الاجتماعية أكثر صلة بتدبير حقوق المجال الرعوي، وقد يكون لهذا الاعتراف وزن أكبر من حيث أنه يحدد الأراضي الرعوية المتعارضة عليها وتذويب الخلافات ومشاركة السكان المحليين في تدير التعاونيات، وهو ما تم خلال تأسيس هذه التعاونية التي اعتمدت على السكان المحليين اللذين لهم حقوق في مراعي تافراطة.

شملت المرحلة الأولى لبدية اشتغال التعاونية اختيار نوع القطيع ونوع الأغنام انطلاقا من 195 متعاون، حيث جمع 500 رأس من الأغنام مراعاة لقدرة المجال على التحمل وكانت توصية التقنين على أساس أن تكون السلالة من سلالة بنبي كيل، لكن لم يجمع سوى 400 رأس منها لندرة هذه السلالة التي وقع عليها الاختيار لدى المنخرطين وانتهت العملية بجمع مجموع القطيع سنة 1987 بجمع 380 شاه بخروفها و20 فحلا و244 خروفا و136 من الخروقات، ومن أهم منجزات التعاونية نذكر:

- سمحت التعاونية باستفادة منخرطها من موردا ماليا لأعضائها، إلى جانب بتطوير تربية المواشي وإشراك السكان المحليين في إدارة الإنتاج عن طريق التدريب والإرشاد والرفع من المستوى المعيشي.
- اعتماد معطيات علمية وطرق تربية للماشية الحديثة من طرق العلف والمراقبة البيطرية المستمرة للقطيع، مما ساهم من ضعف الوفيات.
- تتبع نظام الدورات الرعوية.
- غرس أصناف شجيرات علفية أجنبية تأقلمت مع البيئة الطبيعية المحلية (القطف الأسترالي والأمريكي)
- ارتفاع عدد رؤوس ماشية التعاونية وتنشيط عملية التسويق، بحيث انتقل مبلغ المبيعات من 490000 درهم سنة 1987 إلى 1178000 درهم سنة 1989

إن النسيج التعاوني بالقطاع الفلاحي المرتبط بتأطير الكسابين وتحسين المراعي رغم النجاحات التي حققها في بداياته إلا أنه لم يسطع أمام قوة التردد الجفاف والتوجه العام نحو الزراعات المسقية العصرية التي أصبحت تغزو المجال الرعوي ولم تنجح أيضا لأسباب أخرى مرتبطة بعدم تقبلوا السكان المحليين لهذه البرامج والتنظيمات الجديدة لتدبير المراعي فمثلا. "أغلب المحميات الرعوية التي أنشئت بالجماعة القروية لسيدى علي بلقاسم، اعتمدت في فلسفتها على أراضي جماعية تنتهي لجزء من ساكنة الدوار، أو لفخدات صغيرة مبنية على أساس العرق، مما أدى إلى استغلالها بالليل من طرف أصحاب المواشي المستقرين بجوارها وغير المنتمين لها" (عثماني مصطفى، 2015)، مما أدى إلى تدهور المجال الرعوي وعدم تحقيق الأهداف التي سطرت عند تأسيسها مما يفرض التعميق في دراسة تحديات وعوائل العمل التعاوني بسهل تافراطة لإيجاد الحلول خاصة من حيث رصد مظاهر قوتها وضعفها والفرص المتاحة لها والتهديدات التي تواجهها بالمجال المحلي المعني بالدراسة.

جدول رقم6: نتائج دراسة التعاونيات بسهل تافراطة حسب مصفوفة SWOT

نقط القوة	نقط الضعف	التهديدات	الفرص المتاحة
وجود تنظيمات محلية مهمة نسبيا وجود تجمع تعاوني وجود نسيج من تعاونيات مهم	ضعف إرادة العمل التعاوني الأمية ضعف التأطير والتكوين ضعف التمويل	الخلافات والحسابات اختلالات في التدبير نسيج تعاوني غير نشيط	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وجود قوانين تنظيمية وتشجيعية مخطط المغرب الأخضر

بالإضافة إلى المشاكل المدرجة بالجدول تعاني التعاونيات من عدة مشاكل منها:

- ضعف تكوين المنخرطين بوسائل الانتاج الخاصة بإنتاج الحليب.
- عوائق بالتسويق، وتثمين المنتج.
- ضعف الإمكانيات المادية والتقنية التي تتوفر عليها التعاونيات
- ضعف الوعي بأهمية العمل التعاوني في التنمية

خاتمة وتوصيات

يعتبر سهل تافراطة أحد مكونات أرياف المجال الشرقي المغربي التي شهدت دينامية فلاحية مهمة، تحول من خلاله الاقتصاد القروي المحلي التقليدي الذي كان قائما على النشاط الرعوي، إلى اقتصاد زراعي تقليدي وعصري، وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الطبيعي بكل موارده وتدخل جميع الفاعلين هما العاملان الأساسيان اللذان من شأنهما أن يساعدا في تنمية المجال أو يعملان على الإحالة دون تشكيل عائق أمام التنمية المبنولة. لقد بين تشخيص وتقييم دور التعاونيات الفلاحية في التنمية الترابية في إطار الاقتصاد التضامني الاجتماعي نتائج عديدة أهمها؛

- 1- نسجل الأهمية العددية للتعاونيات الفلاحية وتنوعها بمجال الدراسة، إلا أنها تبقى ذات نفعية ضعيفة وغير شاملة للمجال أمام تعدد مشاكلها والعراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي:

- 2- أبانت النتائج من الناحية البيئية المرتبط بتحسين المراعي أن هناك ضعف في المقاربة التشاركية والتي ساهمت في فشل مشاريع تحسين المراعي،
 - 3- نسبة المنخرطين في التعاونيات الفلاحية ظل ضعيفا، رغم انخراط هذه التنظيمات في إنجاز الكثير من المشاريع سواء بشكل فردي أو بشراكة مع القطاع العام، خاصة مع ظهور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
 - 4- تشير نتائج البحث إلى وجود اختلافات بين التعاونيات الفلاحية التي تم تحليلها فيما يتعلق بالقدرة الإنتاجية والاجتماعية والاقتصادية من حيث الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
 - 5- يشكل ضعف مداخيل مساهمات المنخرطين بالتعاونيات الفلاحية، وضعف دعم الجماعات القروية المخصصة لها والمؤسسات القطاعية الأخرى، إضافة إلى ضعف الخبرات والكفاءات لمسير العمل التعاوني، ومشاكل التمويل والتدبير من أهم التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
 - 6- إن النسيج التعاوني الفلاحي بسهل تافراطة رغم الدور الذي لعبه في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلا أنه لا يزال متواضعا ومحدودا في تدبيره ونجاعته أمام ضعف الدعم المقدم والاختلالات العامة التي تعترى العمل التعاوني.
- بناء على نتائج الدراسة، يمكن تقديم عدة توصيات لتعزيز العمل التعاوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في سهل تافراطة شمال شرق المغرب ومنها:

- 1- دعم التكوين وبناء القدرات من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة الفلاحين في مجالات التدبير التعاوني وتعزيز التوعية بأهمية العمل التعاوني وأثره على التنمية المحلية بالنسبة للمنخرطين.
- 2- تطوير سلاسل الإنتاج والتسويق الفلاحي عبر تحسين الإنتاجية عبر باستخدام تقنيات زراعية مبتكرة لتسهيل الولوج إلى الأسواق وتتنوع قنوات تسويق المنتوجات (البيع عبر التجارة الإلكترونية، متاجر التعاونية والمدن القروية، العقود مع الشركات).
- 3- تعزيز التعاون والشراكات بحيث يتعين على التعاونيات أن تفتح نفسها للتعاون الوثيق مع جميع الفاعلين الترابيين لتبادل الخبرات والموارد وبناء شراكات مع المؤسسات القطاعية والقطاع الخاص لتعزيز الدعم الفني والمالي.
- 4- تعزيز التمويل والدعم المالي من خلال توفير تسهيلات مالية ومنح لدعم التعاونيات النشطة وإتاحة قروض ميسرة.
- 5- إدماج مقاربة الاستدامة وتمكين المنتج المحلي وذلك عبر تشجيع الممارسات الفلاحية التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتقوم بالرفع من قيمتها وضمان استمراريتها.

قائمة المصادر والمراجع

- بليط، ي.، صديق، ع. ن.، & التاي، ع. ق. (2021). العمل التعاوني كألية لتنمية الإنتاج المحلي وتحقيق التجارة العادلة: حالة سلسلة إنتاج الزيتون بإقليم "جرسيف" في المغرب الشرقي. في *الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورهانات التنمية العادلة، إصدارات مركز تكامل الدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة*. 85-106.
- بليط، ي.، وآخرون. (2019). تقييم تجربة الاقتصاد الاجتماعي بإقليم جرسيف: حالة قطاع التعاونيات الفلاحية بسهل جرسيف. في *الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والحكامة الترابية، القرب رهان نمو ومدخل للحكامة*، 123-145 فاس، المغرب.
- بوكلبة، إ. (2024). التحولات السوسيوإقليمية بسهل تافراطة: من الرعي التقليدي إلى الزراعة المسقية (شمال شرق المغرب). أطروحة دكتوراه، تخصص جغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 394 ص.
- بشيري، ر.، التاي، ع. ق.، & الصادكي، م. (2022). التعاونيات الفلاحية ودورها في التنمية الترابية بسهل جرسيف شرق المغرب: تعاونيات جمع وتسويق الحليب بالجماعتين الترابيتين تادرت وهوارة أولاد رحو نموذجا. *المركز الديمقراطي العربي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، العدد 16، 40-54*
- تشوار، خ. د.، & فاندي، س. (2019). دور الاقتصاد التضامني في التنمية الاجتماعية. *مجلة الاقتصاد والتدبير، 18 (1)*، 91-69
- خزاز، ر. أ.، & رحمان، م. (2021). التعاونيات كألية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية: حالة المغرب. *مجلة أبعاد اقتصادية، 11 (2)*، 605-628
- مدني، م.، لزعر، أ.، أزهر، م.، & طليبي، م. (2019). الاقتصاد التضامني التقليدي المحلي في مواجهة الاقتصاد الرأسمالي العصري. *مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، 30*، 263-282
- المسعودي، م. (2021). التحولات السوسيو اقتصادية والإقليمية بسهل رسييف: المظاهر والتدابير (نموذج سهل ولجمان). أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 266 ص

- صديق، ع. ن. (2014). التنمية الترابية وإعداد المجال بالمناطق السهبوية: دراسة جماعتي تادرت وهوارة أولاد رحو. أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، 496 ص.
- عسيوي، م.، وآخرون. (2021). الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين استغلال واستدامة الموارد الطبيعية: نموذج الأزرير من قطاع النباتات الطبية والعطرية بجهة الشرق (المغرب). *المجلة الدولية للبحوث العلمية المتعددة التخصصات*, 2(28), 162-169.
- عثمان، م. (2015). الدينامية الحالية للسطح ومظاهر التدهور بسهل تافراطة وهوامشه: نموذج (حوض بني ريس). أطروحة دكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 379 ص.
- زرقوط، س. (2021). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ودورها في إرساء أهداف الاقتصاد الاجتماعي التضامني: مقارنة مفاهيمية. *مجلة إضافات اقتصادية*, 5(1)، 80-104.

References

- Arana, S. (2024). Social Economy Entities as Key Actors to Achieve Sustainable Development Goals: an Example. *Revista de Economía Mundial*, 67, 99-123. DOI : <http://dx.doi.org/10.33776/rem.vi67.8095>
- Arcos-Alonso, X., Gainza, U., Villalba-Eguiluz, J. C. P. de Mendiguren, & Carranza-Barona, C. (2024). Ecosocial transitions and social and solidarity economy: Identifying key dimensions for social change in Andean regions. *Journal of Global Economy*, 67, 99-123. DOI: <http://dx.doi.org/10.33776/rem.vi67.8091>
- Barea, J. (1990). Concepto y agentes de la economía social. *CIRIEC-España, Revista de Economía Pública, Social y Cooperativa*, 8, 109–117.
- Calle-Collado, Á., & Casadevente, J. L. (2015). Economías sociales y economías para los bienes comunes. *Otra Economía*, 9(16), 44–68. <https://doi.org/10.4013/otra.2015.916.04>
- Calle-Collado, Á., Padilla, R. S., & Piñeiro, C. (2017). Comunes y economías para la sostenibilidad de la vida. In *Rebeldías en común: Sobre comunales, nuevos comunes y economías colaborativas* (pp. 15–46). Libros en Acción.
- Direction Régionale de l'Agricole. (2012). Étude d'impact environnementale et social de projets, pilier du plan Maroc.
- El Mekkaoui, N., & Loukili, S. (2022). Social and Solidarity Economy in Morocco: Cooperatives' behavior and growth. *Applied Economics*, 54(16), 1803-1817. DOI : <https://doi.org/10.1080/00036846.2021.1962123>
- Harkati, R. (2023). The cooperative, women and economic shocks: Case of the Tangier Tetouan Al Hoceima region. *International Journal of Performance and Organizations*, 2(2), 83-93. DOI: <https://doi.org/10.55897/ijpo.2023.02.10>
- Ibourk, A., & Raoui, S. (2022). Impact of cooperative entrepreneurship on territorial human development in Morocco—Spatial analysis. *International Journal of Social Economics*, 49(6), 914-929. DOI : <https://doi.org/10.1108/IJSE-03-2021-0145>
- Kasparian, D. (2020). Cooperativismo, políticas públicas y organizaciones sociales : Conflictividad en cooperativas promovidas por el Estado en Argentina. *Psicoperspectivas*, 19(2), 94-108. DOI : <https://dx.doi.org/10.5027>
- Office du développement de la Coopération Délégation Régionale d'Al Hoceima. (2011). Récapitulatif des coopératives par province et par secteur (p. 13).
- Sahmi, R., El Hachloufi, M., & Abouletar, M. (2022). The Social and Solidarity Economy, a new solution to decrease unemployment in Morocco? Case of Cooperatives in the State of Tangier Tetouan Al-Hoceima. *Review of Applied Socio-Economic Research*, 24(2), 140-164. DOI : 10.54609/Reaser.v24i2.178
- Schwab do Nascimento, F., Calle-Collado, Á., & Muñoz Benito, R. (2020). Economía social y solidaria y agroecología en cooperativas de agricultura familiar en Brasil como forma de desarrollo de una agricultura sostenible. *CIRIEC-España, Revista de Economía Pública, Social y Cooperativa*, 98, 189-211. DOI : <https://doi.org/10.7203/CIRIEC>
- Villalba-Eguiluz, U., Arcos-Alonso, A., Pérez de Mendiguren, J. C., & Urretabizkaia, L. (2020). Social and Solidarity Economy in Ecuador: Fostering an Alternative Development Model? *Sustainability*, 12(17), 6876. DOI : <https://doi.org/10.3390/su12176876>